

فساد الإخوان يطال التعليم العالي ويحول الجامعات الخاصة إلى مجال للاستثمار المالي

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تقدم تسهيلات لإخوان تفر وتشجعهم على فتح دكاكين جامعية

الأمناء / تقرير موسى المقري :

شهدت مدينة تعز اليمنية في الآونة الأخيرة انتشاراً واسعاً للجامعات الأهلية على نطاق واسع، حيث إن غالبية هذه الجامعات تابعة لجامعة الإخوان التي تتدخل في سياسات التعليم العالي بهدف الحصول على الربح السريع في ظل الحرب التي تشهدها البلاد منذ صيف 2015م.

دكاكين حزب الإصلاح:

”لم ندخل إلى هذا المبني سوى بضعة أيام فقط، ومنذ قرابة شهر أغلق أبوابه بمرور الزيادة في رسوم الدراسة التي لا وجود لها، لقد خدعنا بسبب الإعلانات المنتشرة في الشوارع والإعلانات الإذاعية“. هكذا تحدث الطالب عبدالله محمد الشهري بمرارة، مضيفاً: ”نشعر بخيبة أمل ونطالب رئيس الوزراء بالتوجه باستيعابنا في كليات جامعة تعز وإعادة أموالنا“.

جامعة خاصة في عمارة سكنية:

أمام بوابة عمارة سكنية في وسط مدينة تعز جرى تحويلها إلى مركز تعليمي أطلق عليه (جامعة العطاء) يقضي مئات الطلاب منذ أسابيع في خيام للتدبير بفسادها ويطالبون بتدخل الحكومة لوضع حد لمعاناتهم بسبب تحول مثل هذه الجامعات إلى مجال للاستثمار وغياب الرقابة على الجامعات الخاصة من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

احتجاجات طلابية بفساد الجامعات الخاصة:

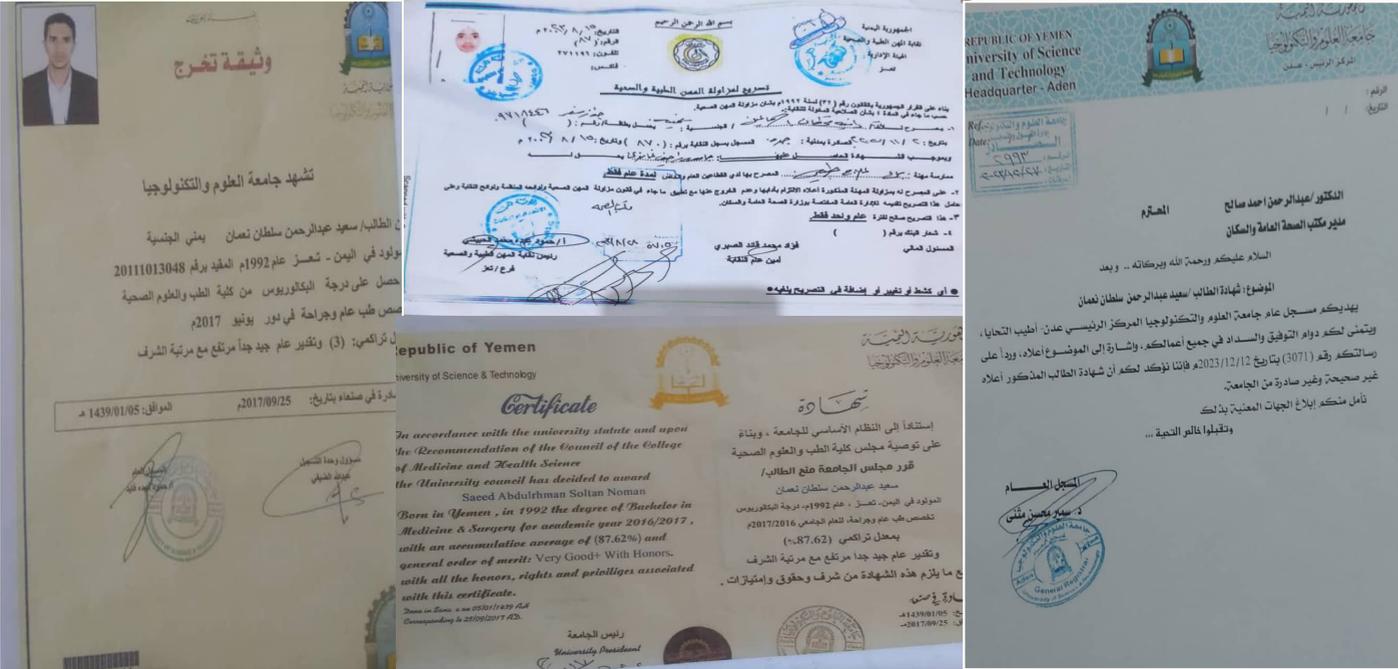
بدأت الاحتجاجات الطلابية المنددة بفساد التعليم الخاص مطلع العام الدراسي 2020-2021م، وتحديدًا في نوفمبر الماضي من خلال خروج العشرات من طلاب تخصصات طبية وهندسية التحقوا بمركز (جامعة العطاء) وكانت وفتتهم للمطالبة بتوفير كادر تعليمي متخصص والضغط على إدارة الجامعة للتوقف عن التعاقد مع خريجين يحملون شهادات البكالوريوس، وأن تكون لديهم دورات في التنمية البشرية، لكن الاحتجاجات توسعت مطلع العام الجاري وتسببت بإغلاق الجامعة حتى اليوم.

رسوم جائرة بالدولار:

تشير المعلومات إلى قرابة 3 آلاف طالب جرى تسجيلهم في مركز العطاء التعليمي برسوم سنوية تصل إلى 1500 دولار في بعض التخصصات، وهذه الكثافة البشرية تفوق قدرات المبني على استيعابهم. ويقول الطالب عبدالله الكامل في حديثه لصحيفة ”الأمناء“: ”بعد خروج احتجاجات الدارسين في تخصصات الهندسة والطب فوجئنا مطلع العام برفع رسوم الدراسة بصورة مضاعفة بعد أن وعدونا بالامتناع عن رفع الرسوم خلال مرحلة التسجيل، ودفعونا للاحتجاج ووضع الخيام هنا يشير إلى بوابة المبني“. وأضاف: ”لن نرح المكان حتى نرى حلاً جذرياً لمشاكل التعليم في الجامعة وتعويضنا عن فصل دراسي فقدناه“.

احتجاجات ومكبرات صوت أمام بوابة جامعة خاصة:

في مؤخرة ساحة الحرية، حيث يقع مبني جامعة العطاء، يتجمع المئات من الطلبة



- شوارع تعز تكتظ بمئات الإعلانات الخادعة بافتتاح جامعات ومدارس خاصة وأهلية

- من وراء إيقاف الاحتجاجات الطلابية التي تطالب بإلغاء تراخيص بعض الجامعات والمعاهد الأهلية في تعز؟

استثمار مريح:

لا يوجد مقر لوزارة التعليم العالي في المحافظات، وأنشطة الوزارة منذ عقود بقيت محصورة في صنعاء، ومع أوضاع الحرب في البلاد تم افتتاح مقر للوزارة في العاصمة عدن أسوة ببقية الوزارات الأخرى، وبسبب النزوح الكبير الذي تشهده مدينة تعز إلى جانب الكثافة العددية للراغبين في الالتحاق بالتعليم الجامعي وجدت جماعة الإخوان فرصة للاستثمار في التعليم في (القطاع المنفصل) ووجدت تسهيلات كبيرة وضعت مستقبلاً للتعليم في مأزق كبير.

35% يلتحقون بمدارس خاصة وأهلية

وتشير التقديرات الرسمية لصحيفة ”الأمناء“ إلى استثمار جماعة الإخوان بنصيب الأسد من كعكة استثمار التعليم الأساسي والثانوي وفي مديرية واحدة فقط من مديريات المدينة فإن قرابة 35% من الطلاب في مديرية القاهرة يدرسون في مدارس أهلية وخاصة تأسست منذ ما بعد العام 2015م.

و طبقاً لمصادر علمية فإن قرابة 9 آلاف طالب وطالبة يتلقون تعليمهم في مراكز تعليمية (جامعات ومعاهد خاصة) في مناطق شرعية بتعز ويصل متوسط ما يدفعونه من أموال للحصول على التعليم في تلك المراكز نحو 7 مليون دولار سنوياً.

فساد محافظ تعز يطال الجامعات:

وأشار قيادي في السلطة المحلية إلى إعلان محافظ تعز نبيل شمسان عن تأسيس جامعة حكومية أخرى قبل أكثر من عام في منطقة الحجرية، مشيراً أن مواجهة استثمار الجامعة للتعليم يتطلب إنشاء كليات ومعاهد حكومية جديدة في المحافظة ذات الكثافة السكانية.

جديدة، وليس كما هو حاصل اليوم من عمليات بيع للشهادات الجامعية بإشراف الوزارة“.

جامعات كرتونية تفتقد المعايير:

وعن الشروط القانونية التي يفترض توافرها في الجامعات الخاصة قال: ”هناك اختلال كبير وعبث في وزارة التعليم العالي، حيث جرى منح تراخيص لجامعات أهلية في المدينة بدون حتى الاطلاع على وضع مبانيها وكوادرها التعليمية، وما يحدث في تعز يجب أن يتصدى له الجميع“.

تشير المعلومات إلى منح جامعة العطاء رخصة من وزارة التعليم العالي لاعتماد قسم ”تخدير“ في العام 2021م، أي بعد قرابة عامين من تدريس التخصص في الجامعة التي تفتقد إلى خبراء يحملون ألقاباً علمية للتدريس، وهو الأمر الذي يقود إلى كوارث ويحتاج إلى تدخل عاجل من قبل رئاسة الوزراء.

شوارع تعز.. إعلانات لمئات المدارس الأهلية

تتسابق المراكز التعليمية (الجامعات والمعاهد الخاصة) ومئات المدارس الأهلية على نشر إعلاناتها في الشوارع العامة بالمدينة الخاضعة لسلطة الإخوان، وكثير منها تتحدث عن استمرار التسجيل حتى نهاية الفصل الدراسي الثاني مع تواطؤ من السلطات التي ترى ضرورة تشجيع التعليم من خلال السماح بنشر الإعلانات دون مقابل.

وعلى صعيد متصل عملت إذاعة محلية تبث على موجة الإف أم من إحدى حجرات مبني جامعة العطاء على زيادة أعداد المتقدمين للدراسة في الجامعة من خلال ما قدمته من رسائل إعلانية عن جودة التعليم والتخصصات الفريدة التي توفرها الجامعة، ويقول طلاب في الجامعة إنهم تعرضوا للتضليل وأنفقوا أموالاً كثيرة دفعوها كرسوم للدراسة، لكن الوضع اختلف كثيراً عندما وطئت أقدامهم المبني.

بصورة يومية ويحملون مكبرات صوتية ترد شعارات ثورية لا تختلف كثيراً عن هتافات ثوار انتفاضة 2011م المغدورة في الساحة ذاتها، ويقول الطالب محمد الصلاحي الذي يدرس في المستوى الأول مختبرات متحدثاً عن معاناته: ”قضينا قرابة شهر أمام بوابة المبني المغلقة ولم يكثر أحد لمعاناتنا وصراخنا المستمر منذ أسابيع“.

وأضاف: ”اليوم أقول لرئيس جامعة العطاء: إن جامعة الإيمان التي تلقيت تعليمك فيها لا يخرج منها إلا دعاة علم وإرهابيون علماء، فلماذا تعبت بمصيرنا؟“.

افتتاح 10 مراكز تعليمية بتسهيلات من الوصالي:

منذ العام 2017 شهدت مدينة تعز افتتاح قرابة 10 مراكز تعليمية خاصة تعمل على تدريس تخصصات طبية وهندسية وإدارية، وتفتقد لأبسط الشروط القانونية الخاصة بالتعليم الأهلي والخاص، ويقول مهتمون بوضع التعليم في تعز إن جماعة الإخوان بعد سيطرتها على الجيش التابع لمحور تعز بدأت الاستثمار في التعليم الجامعي بتسهيلات من وزير التعليم العالي الدكتور خالد الوصالي الذي كان يعمل نائباً لوزير التعليم قبل حكومة المناصفة بين الشمال والجنوب.

ويقول أكاديمي بجامعة تعز متحدثاً عن وضع التعليم في المدينة - مفضلاً حجب هويته -: ”ما يحدث اليوم من عبث بمصير كم كبير من الطلبة جرى استقطابهم للدراسة في جامعة العطاء ومراكز تعليمية أخرى أمر مقلق للغاية ويستدعي تحرك رئاسة الجمهورية وكل الحكومة لإنقاذ وضع التعليم في المدينة“.

وأضاف: ”أغلب المراكز التعليمية (الجامعات الخاصة) يفترض أن تمر بمراحل قانونية قبل أن تزاول نشاطها من خلال تقديم مستوى وجودة الخدمات التعليمية التي تراعي تخصصات